يضاهيها، من زاوية الأهمية التاريخية السياسية، سوى اعلان القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨، وخطاب عرفات في جنيف [في] الجمعية العامة للأمم المتحدة» (**طريق الانتصار**، نيقوسيا، منتصف أيار ـ مايو ١٩٨٩). امّا المعلّقون الاسرائيليون، فاعترفوا بأن عرفات نجح في توجيه «ضربة قاسية جديدة للدبلوماسية الاسرائيلية، وضعتها في موقع دفاعي» (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ١٤/٥/١٩٨٩).

وأياً تكن التعليقات، فقد نجح عرفات في تحقيق أهداف الزيارة على النحو الذي حدّده هو في حديثه الى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩، وهي: البحث عن السلام للشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي؛ والدخول الى نتائج سياسية تدفع عملية السلام الى امام، مع الحفاظ على زمام المبادرة في يد م.ت.ف. مقابل حالة الجمود الاسرائيلي؛ وان واشنطن لا تملك جميع مفاتيح السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**).

«القمة» الاستثنائية

على الرغم من ان القضية الفلسطينية قد حظيت باهتمام خاص، في سياق مناقشات القمة، ونتائجها؛ إلّا ان الحيّز الأكبر منها، تمّ تخصيصه للبحث في المسألة اللبنانية والمصالحات العربية ـ العربية؛ فالقضية الفلسطينية لم تشكل مسألة خلافية، على الرغم من التحفظات الأربعة التي ابداها الوفد السوري في القمّة. فالتحفظات السورية لم تؤثر، من الناحية الفعلية، لا في سياق مناقشات القمة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولا في اقرار المقررات النهائية. وقبل القمة، صرّح مستشار الرئيس عرفات للشؤون السياسية، د. نبيل شعث، بأن عرفات «سيطلب من الدول العربية اظهار التأييد المباشر، بإعطائها الاولوية لفلسطين، خصوصاً في تعاملها مع الولايات المتحدة الاميركية؛ واذا ما استطعنا اعادة صياغة السياسة العربية لدعم خطة السلام، فسيكون ذلك جيداً؛ فنحن لا نرغب بمجرد المزيد من الضجيج العدائي ضد اسرائيل» (**القبس**، الكويت، ٢٥/٥/١٩٨٩).

ولعل ما ورد في النقطتين، الاولى والرابعة، من نقاط ورقة العمل الفلسطينية يشكل جوهر المطالب السياسية الفلسطينية من القمة. اذ تضمّنتا «وجوب انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلت العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، ووضع الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الاسرائيلي تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة مؤقتة، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإلغاء جميع إجراءات الضمّ والالحاق، وإزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل على هذه الأراضي، وتشكيل لجنة خماسية من جمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية» (**فلسطين الثورة**، ٢٨/٥/١٩٨٩). كما دعت الورقة الفلسطينية إلى رفض «خطة السلام» الاسرائيلية، وإلى تبني قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتشكيل لجنة خماسية عربية للتحضير للمؤتمر الدولي، ودعوة الولايات المتحدة الأميركية إلى تطوير موقفها من المنظمة، والى تسديد مبلغ ١٢٨ مليون دولار كانت قمة الجزائر أقرّته، والتزام توفير مبلغ ٤٣ مليون دولار لتسديد حاجات الانتفاضة (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). ولعل ابرز ما حاولت المنظمة تحصيله من القمة هو تغطية سياستها عربياً، ودعم مواقفها في مواجهة السياسة الأميركية. وربّما هذا ما قصده عرفات في كلمته الرسمية في القمة؛ اذ اعلن، بوضوح، ان م.ت.ف. لم تلق الاستجابة المطلوبة التي تتناسب مع مكانة ودور الولايات المتحدة ومسؤولياتها الكبيرة تجاه مسألة السلام العالمي وحقوق الانسان، مؤكداً أن الموقف الأميركي لا يزال يتّسم بالمماطلة، ومحاولة كسب الوقت، كما لا تزال الولايات المتحدة تمتنع عن ادانة جرائم اسرائيل في الأراضي المحتلة مستخدمة صيغاً تساوي بين المجرم والضحية، ولا تتخذ أي موقف تجاه التصريحات الاسرائيلية العلنية بتصفية قيادة م.ت.ف. وكوادرها، وتحول دون اتخاذ أي قرار من مجلس الأمن بإدانة اسرائيل أو فرض عقوبات عليها، وفي الوقت عينه، تتخذ موقفاً مضاداً بقبول دولة فلسطين في المنظمات الدولية المتخصصة (**وفا**، تونس ٢٥/٥/١٩٨٩).

من جهة أخرى، اعتبرت أوساط سياسية